

# زولات

للمساواة وحقوق الإنسان

## المعوقات الرئيسية لتوظيف المرأة العربيّة في إسرائيل

المواصلات العامّة ومراكز الرّعاية اليوميّة

### كتابة

المحاميّة شيرين بطشون

### ترجمة

سوزن برهوم

### صياغة مشاريع القوانين

المحامي ايتاي ماك

### لجنة التّوجيه

البروفيسور نهاية داود

الدكتورة رغدة النّابلسي

### مدير قسم البحث

د. زوهار كوخافي

### تصميم

نيتسان نيتسر

كانون أول 2022

جميع الحقوق محفوظة لمعهد زولات للمساواة وحقوق الإنسان ©

## ملخص\*

يستعرض هذا التقرير العوائق التي تواجه المرأة العربية والتي تمنع دخولها واندماجها في سوق العمل الإسرائيلي. يركز التقرير على عائقين رئيسيين تمّ الاتفاق عليهما بالإجماع في الأدبيات الأكاديمية والمهنية فيما يتعلق بتأثيرهما على نسبة مشاركة المرأة العربية في سوق العمل: النقص في المواصلات العامة الملائمة والنقص في الأطر للأطفال دون سن الثالثة (مراكز الرعاية اليومية). ويُقدّم التقرير مشاريع قوانين محدّدة من شأنها تحسين التعامل مع هذين العائقين.

في العقدين الأخيرين، أصبح دمج المرأة العربية في سوق العمل في إسرائيل قضية مركزية تهتمّ العديد من الهيئات المتنوعة، مثل منظمات المجتمع المدني، النساء والأكاديميين، الوزارات الحكومية المختلفة، مراقب الدولة ومؤسسات خيرية. وقد حاولت العديد من الدراسات والتقارير التي كتبها أطراف مختلفة دراسة القضية وتقديم اقتراحات لإجراء تغييرات في السياسات من أجل تحسين الوضع القائم. في العقدين الأخيرين، كانت هناك أيضًا نقطة تحوّل في سياسات الحكومات الإسرائيلية، التي وضعت القضية على جدول الأعمال العام وحددت أهدافًا لزيادة نسبة مشاركة المرأة العربية في سوق العمل. كان الدافع وراء هذا التغيير في السياسة، الخسارة التي لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي بسبب انخفاض نسبة مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، فضلًا على رغبة دولة إسرائيل في مساوية البيانات المحلية مع تلك الخاصة ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والتي سعت إسرائيل للانضمام إليها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. هذه النقطة حاسمة، لأنها توضّح كيف تتحوّل قضية سياسية واجتماعية وجندرية إلى مسألة تتعلق بالمصلحة العامة بمجرد أن تدرك الدولة الضرر الذي تلحقه بمصالحها الاقتصادية والعامة.

تستعرض المقدمة الوضع الحالي، وتقدّم أحدث المعطيات، وتشير إلى العوائق التي تواجه مشاركة المرأة العربية في سوق العمل وتوضّح كيف تكمن المشكلة الحقيقية لانخفاض نسبة توظيف المرأة العربية في إسرائيل في المعوقات الهيكلية والسياسية

---

\* كاتبة التقرير، المحامية شيرين بطشون، حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة تل أبيب ودرجة الماجستير المزدوجة في القانون الدولي والعام من جامعة تل أبيب وجامعة نورث وسترن في شيكاغو. حاصلة على منحة برنامج هوبرت همفري (فولبرايت) للدراسات العليا وخريجة كلية الحقوق في الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، وتعمل حاليًا في إسرائيل كمحامية وباحثة لتعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة. في السنوات الأخيرة، عملت كباحثة في البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حيث قامت بتحرير المعايير العالمية في المجالات المتعلقة بالقانون والنوع الاجتماعي.

شكر خاص لأعضاء اللجنة التوجيهية للبحث: البروفيسور نهاية داود والدكتورة رعدة النابلسي. شكر خاص للمحامي إيتاي ماك الذي شارك في صياغة مشاريع القوانين المرفقة كملحق للتقرير. شكر للبروفيسور أماليا ساعر والدكتور زوهار كوخافي على الاستشارة والتوجيه الأكاديمي.

القائمة منذ فترة طويلة وهيكلية الفرص الضعيفة التي تواجهها المرأة العربية في سوق العمل في إسرائيل. وقد تم مناقشة هذه العوائق بإسهاب في العديد من الدراسات التي كتبتها مختلف الهيئات الحكومية والمدنية، ويعرض التقرير استنتاجاتها بإيجاز. يستعرض الفصل الذي يتناول البرامج الحكومية بإيجاز بعض الأمثلة على تنفيذ برامج حكومية مختلفة لتشجيع توظيف المرأة العربية، بما في ذلك إنشاء مراكز توظيف (مراكز ريان) وكذلك تشجيع ريادة الأعمال الصغيرة. وقد تسببت هذه البرامج الحكومية في رفع قضية توظيف المرأة العربية إلى جدول الأعمال العام، مصحوبة بتخصيص ميزانيات لصالح المجتمع العربي، بل وساهمت في تحسين نسبة توظيف المرأة العربية. ومع ذلك، اتضح أنها لا تزال غير كافية. على سبيل المثال، لم تتحقق بعض الأهداف المحددة لهذه البرامج ولم يتم تخصيص الميزانيات الموعودة بالكامل. ويناقش الفصلان التاليان اثنان من العوائق الرئيسية التي تجعل من الصعب على النساء الاندماج في سوق العمل: النقص في المواصلات العامة الملائمة والنقص في الأطر للأطفال دون سن الثالثة (مراكز الرعاية اليومية)، واقتراح سبل للتعامل معها، بما في ذلك من خلال مشاريع قوانين محددة.

لقد أثبت الواقع في إسرائيل أن الالتزام العام لسلطات الدولة بالعمل على قدم المساواة، كما هو منصوص عليه في قرار المحكمة العليا، لم يضمن المساواة الجوهرية للمواطنين العرب في البلاد. حتى اليوم، يُنظر إلى الجهود المبذولة لتقليل الفجوات بين المجتمع العربي واليهودي على أنها مصلحة اقتصادية ودولية لدولة إسرائيل، وليس بالضرورة التزامًا ثابتًا بضمان حقوق جميع مواطنيها والمقيمين فيها. وعلاوة على ذلك، بُذلت هذه الجهود في السنوات الأخيرة من خلال خطط خمسية التي لا تغير بالضرورة المفهوم الذي يشكل الواقع غير المتكافئ والتمييزي تجاه المجتمع العربي. إن الخطط الخمسية، على الرغم من أنها جيدة، هي ترتيب استثنائي من قبل السلطة التنفيذية لتصحيح التثوهات وسدّ الفجوات. ومع ذلك، نظرًا للفجوات الهائلة بين السكان العرب واليهود في إسرائيل، فإنها لا تضمن المساواة في ممارسة الحقوق والتخصيص المتساوي للموارد. كما تخضع الخطط الخمسية، بحكم طبيعتها، لتعديلات وموافقات فردية على مخصصات الميزانية، وبعض الميزانيات الموعودة لا تستخدم بالكامل. وكما يُظهر التقرير، في سياق توظيف النساء، حتى لو تحققت أهداف الحكومة بالكامل، ستظل المرأة العربية في أسفل سلم التوظيف في إسرائيل وستظل الفجوات قائمة بينها وبين النساء اليهوديات.

من أجل تحسين ممارسة الحقوق للمواطنين العرب في الدولة، يقدم معهد زولت في هذا التقرير مقترحات لتعديل القوانين والأنظمة التي من شأنها تعزيز الالتزام بمراعاة المساواة عند اتخاذ قرارات الموافقة على البناء، ووضع الميزانيات والدعم

لمراكز الرّعاية اليوميّة والبنية التّحتيّة للمواصلات. ومن المرجّح أن تؤدي هذه المقترحات إلى تحسين القدرة الرّقابيّة والإشرافيّة للمجتمع المدنيّ والسّلطات المختلفة (خاصّة السّلطة التّشريعيّة والقضائيّة) على رصد تحقيق المساواة وتقليص الفجوات أو توسيعها.